

تقارير حول الحرية الدينية - 2010

الكويت

يحمي الدستور حرية المعتقد، على الرغم من أن هنالك قوانين وسياسات الأخرى تفرض قيوداً على ممارسة الدين بحرية، ولقد قامت الحكومة عملياً بفرض هذه القيود على نحو متقطع. يدعو الدستور إلى "الحرية المطلقة" فيما يتعلق بالمعتقد وحرية ممارسة العبادة بما يتوافق مع الأعراف القائمة شرط أن لا تتقاض مع النظام العام أو الأخلاق العامة. وبينما ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع. ويقتضي الدستور أن تحافظ الدولة على "تراث الإسلام".

وضعت الحكومة بعض القيود على حقوق ممارسة الحرية الدينية وعانت الأقليات الدينية من بعض التمييز نتيجة لسياسات الحكومة. لم يطرأ أي تغيير على وضع احترام الحرية الدينية من قبل الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وتحظر القوانين الإساءة إلى المقدسات الدينية والردة والتبشير. وفي الممارسة العملية تواجه الجماعات، ما عدا المسلمين السنّيين الذين تقرّهم الحكومة، صعوبة بالغة في الحصول على ممتلكات عقارية لاستخدامها أماكن للعبادة.

وردت بضعة تقارير عن انتهاكات أو تمييز في المجتمع على أساس الانتماء الديني والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

وقد قام السفير وموظفو السفارة الآخرون بفعالية بحث الحكومة علىأخذ هموم الزعماء الدينيين في الإعتبار، واجتمعوا مع ممثلي رفيعي المستوى من الطوائف المسيحية المعترف بها. كما راعت السفارة أنشطة تهدف إلى تعزيز الحرية الدينية والتسامح الديني.

القسم 1 - التركيبة الدينية للسكان

تبلغ مساحة البلاد 6880 ميلاً مربعاً ويبلغ عدد السكان 3,53 مليون نسمة من بينهم 1,3 مليون من مواطني الكويت، فيما تشمل البقية العاملين الأجانب وعائلاتهم. وتشير التقديرات المستمدّة من سجلات التصويت ووثائق الأحوال الشخصية إلى أنّ نسبة 70 في المائة من المواطنين بمن فيهم العائلة الحاكمة ينتمون إلى المذهب السنّي. ولا يميز الإحصاء الوطني بين السنة والشيعة. وتنتهي الغالبية من نسبة الـ 30 في المائة المتبقية من المواطنين إلى المذهب الشيعي، وهناك حوالي 150

إلى 200 من السكان المسيحيين وعدد قليل من البهائيين. ويُقدر عدد الشيعة المقيمين في الكويت الذين لا يحملون جنسية الكويت بحوالي 150 ألف شخص. وفيما تشهد بعض المناطق تركيزاً عالياً نسبياً للسنة أو الشيعة، تشهد أغلب المناطق الأخرى اندماجاً معقولاً بين السكان من مختلف المذاهب الدينية.

يقدر عدد المسيحيين المقيمين في البلاد بأكثر من 450 ألف شخص أغلبهم من الرعايا الأجانب. وتشمل الجالية المسيحية التي تعرف بها الحكومة كنيسة الروم الكاثوليك ويصل عدد أعضائها إلى حوالي 300 ألف شخص، وكنيسة الأقباط الأرثوذكس وعدد أعضائها حوالي 70 ألف شخص، والكنيسة الإنجيلية الوطنية (البروتستانتية) وعدد أعضائها حوالي 40 ألف شخص، والكنيسة الأرمنية الأرثوذوكسية وعدد أعضائها 4500 شخص، والكنيسة عضوتها 4 الأرثوذوكسية اليونانية (والتي يُشار لها أحياناً باللغة العربية باسم كنيسة الروم الأرثوذكس) وعدد أعضائها 3500 شخص، وكنيسة الروم الملكيين الكاثوليك وعدد أعضائها 1500 شخص، وكنيسة الأنجلיקانية (الأسقفية) وعدد أعضائها 200 شخص.

وكانت هناك أيضاً جماعات دينية مسيحية عديدة غير معترف بها، من بينها اللاتين والموارنة والأقباط الكاثوليك والكاثوليك الأرمن والملايار والمالنكار، وأتباع الكنيسة السورية الأرثوذوكسية الهندية وكنيسة مار توما وأتباع كنيسة المجيئين السبتيين وأتباع كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون).

كما يوجد بالبلاد حوالي 300 ألف شخص من الهندوس و100 ألف شخص من البوذيين و10آلاف شخص من السيخ و400 شخص من البهائيين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني والسياسي

يرجى الرجوع إلى الملحق "ج" (C) في تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان للإطلاع على وضع قبول الحكومات بالمعايير القانونية الدولية على العنوان التالي:

<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/appendices/2010/index.htm>

يحمي الدستور حرية المعتقد، على الرغم من أن هنالك قوانين وسياسات الأخرى تفرض قيوداً على ممارسة الدين بحرية، ولقد قامت الحكومة عملياً بفرض هذه القيود على نحو متقطع. يدعو الدستور إلى "الحرية المطلقة" فيما يتعلق بالمعتقد وحرية ممارسة العبادة بما يتوافق مع الأعراف القائمة شرط أن لا تتقاض مع النظام العام أو الأخلاق العامة

لا تسجل الحكومة بيانه الشخص على جوازات السفر أو وثائق الهوية الوطنية، باستثناء شهادات الميلاد.

تتولى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مسؤولية الإشراف على الجماعات الدينية، وقد تعافت الكنائس المعترف بها رسمياً مع عدد من الجهات الحكومية في تصريف أمورها الخاصة. وتشمل تلك الجهات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تتولى إصدار التأشيرات وتراخيص العمل لرجال الدين ومساعديهم، وبلدية الكويت التي تتولى إصدار تراخيص البناء وتعامل مع القضايا المتعلقة باستخدام الأرض، ووزارة الداخلية التي تحمل مسؤولية قضايا الأمن وحماية الشرطة لأماكن العبادة. وقد واجهت الكنائس صعوبات أحياناً في التعامل مع هذه السلطات. عبرت هذه الكنائس عن قلقها حيال ما تعتبره عدم تجاوب كافٍ من السلطات وصعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول وتراخيص الإقامة.

لا توجد قائمة حكومية رسمية بالكنائس المعترف بها، إلا أن هنالك سبع كنائس لديها نوع من الاعتراف الرسمي يمكنها من ممارسة نشاطها، وهي - الكنيسة الإنجيلية الوطنية، والكنيسة الكاثوليكية، وكنيسة الأقباط الأرثوذوكس، وكنيسة الأرمنية الأرثوذوكسية، وكنيسة الأرثوذوكسية اليونانية، وكنيسة الكاثوليكية اليونانية، وكنيسة الأنجلیکانیة. هذه الكنائس معترف بها من حيث أن لديها ملفات مفتوحة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الأمر الذي سمح لها باستقدام موظفين دينيين ومساعديهم للإشراف على الكنائس علاوة على توجيه الدعوة إلى محاضرين وزائرين آخرين.

كانت إجراءات تسجيل وتراخيص الجماعات الدينية مشابهة لتلك التي تطبق على المنظمات غير الحكومية. وقد مارست الجماعات الدينية غير المسجلة شعائرها الدينية في أماكن خاصة وغير رسمية أو في أماكن العبادة التي تستخدمها الجماعات الدينية القائمة وغير المسلمة، ولم تتدخل الحكومة في مثل هذه التجمعات الخاصة.

أما أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها في القرآن، مثل البهائيين والبوذيين والهندوس والسيخ، فلم يكن بإمكانهم بناء أماكن عبادة أو أية مرافق دينية خاصة بهم، وكان يُسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية داخل بيوتهم دون تدخل حكومي.

وقد سيطرت الحكومة بصورة مباشرة على المؤسسات السنوية، وعيّنت أئمة السنة وراقبت الخطب التي يلقونها في صلاة الجمعة، وقامت أيضاً بتمويل بناء مساجد السنة. ولم تفرض الحكومة مثل هذه السيطرة على مساجد الشيعة التي يموّلها الشيعة ولم تحصل على أي تمويل حكومي.

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي. وقد قدمت الحكومة دعماً مالياً لنشاطات التبشير التي يقوم بها المسلمون السنة نحو المقيمين الأجانب من غير السنة، لكنها لم تسمح بالتحول عن الإسلام، عملاً بالمعتقدات الإسلامية للدولة.

كُلفت اللجنة الاستشارية العليا لتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، التابعة لليوان الأميركي، بمهمة تحضير المجتمع لتطبيق الشامل للشريعة في جميع المجالات. وقدمت اللجنة توصيات إلى أمير البلاد حول سبل إصلاح القوانين حتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية بشكل أفضل، ولكن اللجنة لم تتمكن بأية سلطات لفرض تطبيق تلك التعديلات. وينص الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

المحاكم الشرعية هي التي تتولى تطبيق قانون الأحوال الشخصية، وتسمح الحكومة للشيعة بإتباع الفقه الشيعي في قضايا الأحوال الشخصية وقانون الأسرة في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2003، وافقت الحكومة على طلب شيعي بتأسيس محكمة نقض (تماثل المحكمة العليا) للإشراف على قضايا الأحوال الشخصية للشيعة. ولم يكن قد تم تأسيس المحكمة الجديدة مع حلول نهاية الفترة التي يعطيها التقرير لأن الحكومة لم تتمكن من تحديد قضاة شيعة مؤهلين"، وفقاً لما أعلنه مسؤول حكومي. وكان الوقف الشيعي المستقل يتولى الإشراف على إدارة الأوقاف الشيعية.

يحظر تعديل عام 1980 للقانون الصادر سنة 1959 منح الجنسية الكويتية لغير المسلمين. ويسمح القانون للمواطنين المسيحيين بنقل جنسيتهم إلى أبنائهم.

هناك قوانين ضد الإساءة إلى المقدسات الدينية وضد الردة والتبشير. ورغم أن عدد الحالات التي تطبق عليها تلك القوانين ظل محدوداً للغاية، إلا أن الحكومة كانت تطبق تلك القوانين بفعالية، وعلى وجه الخصوص القوانين التي تحظر على غير المسلمين التبشير الموجه للمسلمين.

يقضي قانون الصحافة والمطبوعات الصادر عام 2006 بعقوبة السجن للصحافيين الذين يشهرون بأى دين، ويحظر الإساءة إلى الإسلام أو الشخصيات الإسلامية أو اليهودية - المسيحية بمن فيهم النبي محمد والنبي عيسى. كما يحظر أيضاً المطبوعات التي تعتبرها الحكومة بأنها تروج للكراهية أو تنشر الشقاق بين السكان، أو تحرّض الأشخاص على ارتكاب الجرائم. ويجيز القانون أيضاً لأي مواطن مسلم رفع دعوى جنائية ضد أي كاتب إذا اعتقد هذا المواطن أن الكاتب شهـر بالإسلام أو الأسرة الحاكمة أو الأخلاق العامة.

كان على الشيعة الذين يرغبون في القيام بدور الأئمة السفر إلى الخارج لتلقي التدريب والتعليم (وكانوا يتوجهون بصفة رئيسية إلى العراق وإيران وإلى حد أقل إلى سوريا) نظراً لأنعدام دورات دراسية في الفقه الشيعي في كلية الشريعة التابعة لجامعة الكويت، وهي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تقوم بتدريب الأئمة. عند نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كانت وزارة التعليم تنظر في طلب شيعي لتأسيس كلية خاصة بالبلاد لتدريب رجال الدين الشيعة.

تقتضي الحكومة تعليم الدين الإسلامي لجميع الطلاب والطالبات في المدارس العامة، وكانت تقتضي أيضاً تعليم الدين الإسلامي في المدارس الخاصة التي يرتادها طالب مسلم أو أكثر (بغض النظر إذا كان الطالب مواطناً أو مقيماً من الأجانب). ولم تشترط الحكومة، من الناحية العملية، أن يحضر الطلاب والطالبات غير المسلمين تلك الدروس.

كانت كتب تعليم الدين الإسلامي المستخدمة في المدارس الثانوية تعتمد على التقسيم السنوي للإسلام. وهناك بعض النصوص في منهاج الدراسات الإسلامية للصف التاسع تعتبر بعض المعتقدات والممارسات الشيعية بأنها هرطقة.

يحظر القانون التربية الدينية المنظمة للأديان الأخرى غير الإسلام، ومع ذلك، لم يتم تطبيق هذا القانون بشكل صارم. وكانت الدروس الدينية غير الرسمية تُقدم في البيوت الخاصة وفي مراافق الكنائس دون تدخل الحكومة.

تحتفل الحكومة بالمناسبات الدينية التالية كأعياد وطنية: رأس السنة الهجرية الجديدة، والموالد النبوى، وذكرى الإسراء والمعراج، وعيد الفطر وعيد الأضحى. يستطيع أرباب العمل في القطاع الخاص اتخاذ قرار بشأن منح موظفيهم من غير المسلمين إجازات خلال الأعياد غير الإسلامية.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

قييدت الحكومة الحرية الدينية من خلال فرضها لسياسات وقيود قانونية بشكل متقطع. ولم يحدث تغيير على وضع احترام الحكومة للحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

كان الشيعة ممثلين بشكل جيد في قوات الشرطة وبعض فروع الأجهزة العسكرية/الأمنية، وإن لم يكن في جميع الفروع، غالباً ليس في مناصب قيادية. وزعم بعض الشيعة أن "سقفاً زجاجياً" من التمييز حال دون حصولهم على مناصب قيادية في بعض هذه المنظمات. مع ذلك، فقد عين رئيس الوزراء وزيرين من الشيعة في كل حكومة تم تشكيلها منذ عام 2006. وبنهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير كان مجلس الوزراء، الذي تم تشكيله في مايو/أيار عام 2009، يضم اثنين من الوزراء الشيعة، كما كان للأمير عدد من المستشارين الشيعة رفيعي المستوى.

في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، أيدت محكمة النقض قرار محكمة أدنى بعدم السماح لمواطن عمره 27 سنة تحول عن الإسلام إلى المسيحية بتغيير دينه المذكور في شهادة ولادته، وهو ما اعتبرته انتهاكاً لقوانين الـرة.

رغم اعتراف الحكومة الرسمي بسبع طوائف مسيحية، لم تحظ جماعات الأرثوذكس الهندو ومار توما والمورمون وكنيسة المحبّيين السبتيين باعتراف الحكومة الرسمي. وقد سمحت الحكومة لهذه الجماعات الدينية بممارسة نشاطها في فيلات تستأجرها تلك الجماعات أو في منازل خاصة أو مراافق تابعة للكنائس المرخصة. وقد ذكر أتباع تلك الجماعات أنهم تمكّنوا من ممارسة شعائرهم الدينية دون تدخل الحكومة شريطة امتناعهم عن إزعاج جيرانهم أو انتهاك القوانين الخاصة بالتجمع والتبيير.

وتعين على الزعماء الدينيين الأجانب للجماعات الدينية غير المعترف بها الحصول إلى البلاد كموظفين غير دينيين وتقديم الخدمات الدينية لأتباع طائفتهم خارج نطاق عملهم العادي.

لا يوجد أي قانون محدد ينص على حظر تأسيس أماكن العبادة لغير المسلمين، غير أنّ الجماعات القليلة التي طلبت الحصول على تراخيص لبناء أماكن جديدة للعبادة لم يُسمح لها بذلك، وما زالت تلك الجماعات تنتظر الموافقة منذ سنين.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، رفض المجلس البلدي لمدينة الكويت بصورة متكررة طلبات تقدمت بها جماعة مسيحية محلية تسعى للحصول على أرض لبناء كنيسة عليها. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر و 3 كانون الأول/ديسمبر، رفض المجلس البلدي (الذي يتكون من عشرةأعضاء منتخبين وستةأعضاء معينين) طلباً تقدمت به وزارة الخارجية تسعى بموجبه للحصول على موافقة للسماح للكنيسة الروم الكاثوليك ببناء بيت جديد للعبادة في ضواحي مدينة الكويت.

سمحت الحكومة للمصلين بالتجمع سلماً في الأماكن العامة للمشاركة في شعائر يوم عاشوراء (يوم الحداد الشيعي على استشهاد الحسين) ووفرت الحماية الأمنية في الأحياء الشيعية. غير أن الحكومة لم تسمح بتمثيل استشهاد الحسين أو القيام بمسيرات عامة في ذكرى عاشوراء خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

منعت الحكومة كنائس الطوائف غير المرخصة من إظهار إشارات أو رموز دينية خارج مبني الكنيسة، بما في ذلك الصليب أو اسم الطائفة ومن المشاركه في أنشطة عامة مثل قرع الأجراس. وكانت تلك الطوائف قد حاولت في الماضي التسجيل لدى الحكومة ولكن الحكومة رفضت طلباتها.

لم تسمح الحكومة بتأسيس شركات نشر غير إسلامية أو مؤسسات لتدريب رجال الدين، وعلى الرغم من تلك القيود نشرت عدة كنائس مواد دينية لاستخدامها بشكل حصري من قبل أتباعها. وتم السماح لشركة خاصة تدعى "بوك هاووس" (**Book House Company Ltd**) باستيراد الأنجليل والمنشورات الدينية المسيحية لاستخدامها حصراً من قبل الجاليات المسيحية التي تعترف الحكومة بها، شرط عدم اشتمال أي منها على آية إساءة للإسلام. وكانت "بوك هاووس" الشركة الوحيدة التي حظيت

بترخيص لاستيراد تلك المطبوعات. ومنعت الحكومة الكنائس من جلب الأنجليل ومطبوعات مسيحية أخرى إلى السجناء في مرافق الإحتجاز.

وقد فرضت الحكومة حصصاً محددة على عدد رجال الدين ومساعديهم الذين تستطيع الجماعات المسيحية السبع المرخصة استقدامهم إلى البلد. وقد وجدت أغلب كنائس تلك الجماعات السبع أن العدد المحدد لا يفي باحتياجات أتباعها، كما اعتبرت معظم هذه الجماعات أن مراافقها الموجودة حالياً غير كافية لخدمة أتباعها فيما واجهت مشاكل جمة في مساعيها لبناء مراافق جديدة.

وقد عبرّ أعضاء من طائفة الشيعة عن مشاعر القلق بشأن النقص النسبي في عدد مساجد الشيعة بسبب بطء الحكومة في إصدار التراخيص لبناء مساجد جديدة وترميم المساجد القائمة. ومنذ عام 2001، منحت الحكومة تراخيص ووافقت على بناء ستة مساجد جديدة للشيعة، وبهذا بلغ مجموع مساجد الشيعة 35 مسجداً في جميع أنحاء البلاد.

توجد مئات من الأماكن لجتماع الطائفة الشيعية، وتعرف هذه الأماكن بالحسينيات وأغلبها غير رسمية وغير مرخصة. وتعد هذه الحسينيات في البلد ملكية خاصة وترتبط بالأسر الشيعية البارزة. وقد تحكم المجلس البلدي في منح الأراضي المملوكة للدولة، ويقال أن المجلس رفض في بعض الأوقات منح أراضي للمؤسسات المسلمة الشيعية.

لم يُسمح للأئنة في المدارس البريطانية بتعليم مادة الأديان المقارنة، على الرغم من ضرورة إدراج هذه المادة ضمن المقرر الدراسي البريطاني حسب متطلبات القانون البريطاني.

لم ترد الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير على طلب الكنيسة الكاثوليكية بالسماح للطلاب الكاثوليك في مدارس خاصة معينة بتلقي التعليم المسيحي بشكل منفصل خلال الحصص المخصصة للتعليم الإسلامي.

حضرت الحكومة على المبشرين غير المسلمين القيام بأعمال التبشير في أوساط المسلمين، ومع ذلك، سمحت الحكومة لهؤلاء المبشرين بمباشرة أنشطتهم في أوساط الجماعات غير المسلمة.

انتهاكات الحرية الدينية

وردت تقارير عن انتهاكات للحرية الدينية في البلاد، بما في ذلك سجناء أو محتجزون لأسباب دينية.

في أيلول/ سبتمبر نُمّ رجل الدين الشيعي المنفي ياسر الحبيب زوجة النبي محمد وأصحابه، الذين يكن السنّة احتراماً كبيراً لهم جميعاً. وكردة فعل، سحبـت الحكومة الكويتية الجنسية من الحبيب. كما قامت الحكومة باحتجاز الإسلامي السنّي مبارك البذالي ولكن بدون توجيه تهمة له. وكان البذالي قد شجع على العنف ضدّ الجالية الشيعية كردة فعل على تصريحات الحبيب.

القسم الثالث: حالة التصرفات المجتمعية التي تؤثر على التمتع بالحرية الدينية
أبدى مواطنون بشكل عام افتاحاً وتسامحاً مع الجماعات الدينية الأخرى، غير أنّ هناك أقلية ضئيلة تعارض وجود الجماعات غير المسلمة في البلاد وترفض شرعية الشيعة.

ومع أن بعض التمييز على أساس الدين قد حدث على مستوى الأفراد، لكنه لم يكن منهجاً ولم يمارس على نطاق واسع.

وأفاد بعض خدم المنازل أن أرباب عملهم صادروا مواد دينية مثل الأنجليل والمسابح علاوة على مواد أخرى غير دينية.

ذكر بعض مسؤولي الكنائس أن خدم المنازل المسيحيين المحليين اشتكوا من أن أرباب عملهم لم يسمحوا لهم بمعادرة المنازل التي يعملون بها، مما حال دون تمكّنهم من التعبّد وممارسة شعائرهم الدينية بشكل منظم مع طوائفهم. معظم خدم المنازل في الكويت يُسمح لهم فقط بيوم واحد كإجازة أسبوعية، مما يعرقل قدرتهم على التعبّد وإنجاز بقية الشؤون الشخصية الأخرى.

بعض الكنائس التي لا تتمتع بموارد مالية تسمح لها باستئجار مكان خاص، تمكّنت من التجمع في المدارس خلال عطل نهاية الأسبوع. وذكر ممثلون عن تلك الكنائس أن تلك المدارس تعرضت لضغط من المجتمع لكي تمنع عن السماح للكنائس باستخدامها كأماكن للتجمع.

العديد من الفنادق والمطاعم والأعمال الأخرى التي يتعامل معها كل من المواطنين وغير المواطنين تعرف علـناً بالأعياد غير الإسلامية كعيد الميلاد وعيد الفصح وعيد ديوالي. وخلال عيد الميلاد زينت

المتاجر والمراكز التجارية والبيوت بأشجار عيد الميلاد وبالأضواء وبثت موسيقى عيد الميلاد في الأماكن العامة وعلى الراديو، بما في ذلك أناشيد ذات طابع مسيحي صريح. وكانت زينة عيد الميلاد معروضة للبيع على نطاق واسع. ولم يبلغ أي من المحلات العديدة التي تعرض مواد خاصة بعيد الميلاد عن وقوع أية حوادث سلبية. وقد طبعت وسائل الإعلام بانتظام تقارير عن احتفالات عيد الميلاد، بما في ذلك تخصيص ملحقات كبيرة تشرح بالتفصيل الأهمية الدينية لعيد الميلاد.

وتقضي وزارة التربية والتعليم قيام مدراء المدارس بحذف أي إشارة إلى إسرائيل أو المحرقة (الهولوكوست) من كتب اللغة الإنجليزية المدرسية، على الرغم من إفاده بعض المدرسين أن كتبهم المدرسية تتضمن معلومات محدودة عن المحرقة. وأفادت تقارير أيضاً أن بعض الخطباء في المساجد استخدموا عبارات معادية للسامية في خطبهم الدينية. ولم تقدم الحكومة بياناً علنياً حول فرض رقابة على الكتب المدرسية، كما لم تقم بإثناء خطباء المساجد.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

ظل التواصل المكثف بخصوص مسائل الحرية الدينية يشكل أولوية بالنسبة للسفارة. وقد اجتمع مسئولو السفارة مراراً مع الجماعات السنوية والشيعية والمسيحية المعترف بها، علاوة على ممثلي الجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية غير المعترف بها والتي تعامل مع قضايا الحرية الدينية.

وقد حث السفير ومسئولي السفارة الأمريكية الآخرون الحكومة على التعامل مع القضايا المثيرة للقلق لدى الزعماء الدينيين، مثل الازدحام وانعدام المساحات الكافية لممارسة الشعائر الدينية وعدم القدرة على الحصول على المواد الدينية وعدم وجود العدد الكافي من موظفي المرافق الدينية والتأثيرات البيروقراطية في التعامل مع الطلبات الروتينية. وقد اجتمع السفير ومسئوليون آخرون من السفارة الأمريكية مع كبار ممثلي الطوائف المسيحية المعترف بها، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وشجعواهم على عرض قضاياهم على الحكومة بشكل موحد، وبحثوا نيابة عنهم، في اجتماعات رفيعة المستوى عقدوها مع مسؤولي الحكومة، مسألة حصولهم على مرافق أفضل للعبادة .

في شهر آب/أغسطس، قامت السفارة الأمريكية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برعاية وإعداد معرض صور في المسجد الكبير في الكويت تحت عنوان "الإسلام في أمريكا"، يصور الحياة اليومية للمسلمين الأمريكيين وقدرتهم على ممارسة شعائرهم الدينية بحرية في الولايات المتحدة.

وفي أيلول / سبتمبر ، رعت السفارة الأمريكية زيارة المتحدثة المسلمة - الأمريكية رندا فزير التي تحدثت إلى منظمات نسائية مسلمة وإلى زعماء مسلمين من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن التعددية بين الأديان وعن التسامح الديني.